تنظيم الإستغلال الزراعي
وآثاره الاقتصادية

للدكتور محمد كامل هندى

رسمت الدولة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة وتهدف من ذلك إلى زيادة الإنتاج ومضاعفة الدخل القومى فى خلال عشر سنوات وبالتالى يرتفع مستوى معيشة الأفراد وتتوفر الرفاهية الأفراد جميعا .

ولا شك أن عبئا كبيرا يقع على عاتق الزراعة فى تنفيذ هذه الخطة إذ أن الزراعة هى القاعدة الأساسية للبناء الاقتصادى للبلاد . فالزراعة هى المصدر الرئيسى لسد حاجة البلاد من المنتجات الغذائية ، وهى التى تمد الصناعة بالجزء الغالب من الخامات اللازمة لها ، كما أنها تحدد حجم معاملاتنا مع العالم الخارجى إذ هى مصدر العملات الأجنبية التى تلزم لدفع قيمة الواردات من السلع الرأسمالية التى تستخدم فى الإنتاج كالآلات والمعدات . وعلاوة على ذلك فهى المصدر الأساسى الذى يعتمد عليه سكان الريف والذين يبلغون حوالى ثلثى عدد سكان الجمهورية فى كسب معيشتهم . لذا كان من الضرورى نمو الزراعة بمعدل يفوق معدل الزيادة فى السكان والذى يقدر بحوالى ٢,٥٪ سنويا . ليس ذلك فحسب بل يجب أن تنمو الزراعة بمعدل يتناسب مع التنمية فى بقية قطاعات الاقتصاد القومى بحيث يكون هناك توازن مستمر فى القطاعات المختلفة .

فمن المعلوم أن التصنيع الحديث وزيادة العمالة ستؤدى إلى زيادة الدخول الفردية وسينفق أصحاب هذه الدخول جزءا كبيرا منها على الغذاء لرفع مستوى معيشتهم ، ولما كان من الضرورى زيادة الإنتاج من المواد الغذائية لمقابلة الزيادة فى الطلب عليها ، والناشىء عن زيادة الدخول فى القطاعات الأخرى وإلا انعكست تلك الزيادة فى الدخول فى زيادة الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة . من ذلك يمكنكم تقدير العبء الواقع على رجال الزراعة والزراع فى خطة التنمية للسنوات القادمة لمقابلة الزيادة المستمرة فى السكان مع رفع مستوى معيشة الأفراد .

---

* الدكتور محمد كامل هندى : المدير التنفيذى لمشروع تنظيم الدورة الزراعية.

لهذا شملت خطة التنمية الزراعية من المشروعات ما يحقق زيادة الموارد الزراعية بزيادة مساحة الرقعة الزراعية (الزيادة الأفقية) ورفع مستويات الإنتاج (زيادة الكفاية الإنتاجية أو الزيادة الرأسية).

وبدراسة وسائل الزيادة الرأسية للإنتاج الزراعي وجد أن العقبة الأساسية هي تفتت الحيازات الزراعية. ونظام الاستغلال الزراعي السيء والذي يجب تعديله كضرورة حتمية لزيادة الإنتاج الزراعي فتحسين وسائل الري والصرف ومكافحة الآفات الزراعية على نطاق واسع وبالطرق الحديثة وتحسين عمليات الخدمة الحقلية لاتحقق النتائج المرجوة منها إلا إذا كان الحصول عليها في مساحات كبيرة نسبيا. ومن هنا نشأت فكرة تجميع الاستغلال الزراعي والاستفادة منها للتغلب على تفتيت الحيازة وتكبير حجمها.

ماهية وأهداف المشروع

يهدف المشروع إلى إعادة تنظيم استغلال الأراضي بحيث تصبح الزراعات الصغيرة مجتمعة في وحدات كبيرة — وبذلك تتحول المساحات المبعثرة من الحاصلات الزراعية في كل قرية إلى وحدات أكبر. ويمكن استغلال الموارد الأرضية استغلالا اقتصاديا أفضل وفقا للأصول الزراعية الفنية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه وزيادة دخل الزراع. مع الاستعانة بالنظام التعاوني في توفير إمكانيات الزراعة واستخدام أحسن أساليب الإنتاج. ولا دخل لهذا التنظيم اطلاقا في الملكية الزراعية الفردية، وأن كل مزارع سيقوم بالزراعة والعمل في حيازته من الأراضي وجني ثمرة مجهوده الشخصي في ظل الدورة الجديدة.

ولا شك أن تنفيذ هذا المشروع يعتبر القاعدة الأساسية لمشروعات وزارة الزراعة الأخرى والتي تهدف إلى زيادة إنتاج الحاصلات الحقلية.

نظام الحيازة الزراعية واستعمال الأراضي

يتصف نظام الحيازة الزراعية في الجمهورية العربية المتحدة بوجود عدد كبير

من الحيازات الصغيرة المبعثرة . وقد دل التعداد الزراعى الذى أجرى عام ١٩٥٠ أن جملة عدد الحيازات حوالى مليون حيازة يبلغ مجموع مساحتها ستة ملايين من الأفدنة . وأن ٦٢٪ من مجموع هذه الحيازات أقل من ٣ أفدنة ويبلغ مجموع مساحتها ١٥٪ من جملة المساحة . من هذه الحيازات ما هو مزروع على قطعة واحدة أو قطعتين أو ثلاث أو أربع بمحصول أو اكثر . وقد نشأ التفتت الحيازى أصلا عن نظام الملكية وصغر حجمها والملكية مفتتة كذلك بتأجيرها فبعض الملاك لا يباشرون أرضهم بأنفسهم ويؤجرونها أجزاء للغير وبهذا أصبحت الحيازات مفتتة وزاد فى سوء استغلالها زراعة الحاصلات الزراعية فى مساحات مبعثرة غير مجنبة .

ونتيجة لهذا التفتيت فى الحيازات وتجاور الحاصلات التى تعامل معاملات مختلفة فى وقت واحد وجود فقد اقتصادى كبير فى الإنتاج الزراعى فهناك :

١ — فقد ناتج عن صغر حجم الوحدات الإنتاجية .

٢ — فقد بسبب تفاوت المستوى الفنى للإنتاج الزراعى فى { طرق الزراعة المختلفة / مقاومة الآفات / إدارة المزرعة }

٣ — فقد ناتج عن السعة الفائضة غير المستعملة فى رأس المال .

هذا بالإضافة إلى أن التفتت يحول دون توفير شبكات الرى والصرف صالحة مما ينتج معه ارتفاع مستوى الماء الأرضى ، وبالتالى ضعف القوة الإنتاجية للأراضى .

كما أن صغار الزراع غير قادرين على تعرف حالة الأسواق مما يكون سببا فى ضآلة صافى ربحهم من زراعتهم .

والوسيلة الأساسية لتلافى الآثار الضارة لهذا التفتت فى الحيازة وسوء استخدام الأرض وضع أساس سليم ترتكز عليه باقى مشروعات الوزارة التى

تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى هو اعادة تنظيم الاستغلال الزراعى .

الفوائد التى تعود من تنفيذ المشروع

١ — تلافى الأثر السيء لزراعة المحاصيل المختلفة بجوار بعضها :

إن فى تنظيم الزراعات فى مساحات كبيرة نسبيا يقضى على الأثر السيء الذى يترتب نتيجة لتجاور المحاصيل المختلفة فى مساحات صغيرة بجوار بعضها ، فمجاورة القطن للشراق يضعف محصول القطن ، ومجاورة البرسيم القطن يسبب انتشار دودة الورق منه إلى القطن ، ومجاورة الأرز للقطن يسبب انخفاضا لمحصول القطن لكثرة مياه الرى بالأرز .

٢ — تنظيم مقاومة الآفات :

يؤدى تنظيم المحصولات الحقلية فى مساحات كبيرة إلى سهولة مقاومة الآفات المختلفة بأحدث الوسائل والمبيدات ويمكن استعمال موتورات الرش وآلات التعفير بسهولة خاصة الأنواع الكبيرة منها ، وبهذا تنخفض تكاليف المقاومة والعلاج وتضمن القضاء على الإصابة .

٣ — تنظيم الرى والصرف :

يساعد تنظيم الإنتاج الزراعى على تنظيم الرى بدون إسراف فى استعمال مياه الرى وبالتالى يمكن استعمال المياه المتوفرة فى رى مساحات جديدة فضلا عن المحافظة على خصوبة التربة وإعطاء المحاصيل القائمة الكميات المناسبة من المياه وبالتالى يمكن تقليل المياه التى تذهب إلى المصارف وتقليل تكاليف الصرف .

٤ — تيسير تقديم الخدمات الزراعية :

يقترن تنفيذ المشروع بتوفير الأسمدة والبذور الجيدة والمواد الكيماوية اللازمة وذلك فى الوقت المناسب وبالأسعار المقررة وأن فى ذلك حماية الزراع من الاستغلال — عن طريق التوسع فى الأقراض الزراعى لمختلف الأغراض مع

تيسير إجراءاته ، هذا علاوة على إمكان مراقبة وصول الخدمات لتحقيق أهدافها كضمان وضع الأسمدة فى المساحات والزراعات المقررة لها .

٥ — إنتاج تقاوى الإكثار عن طريق التعاقد مع الجمعيات التعاونية :

ورغبة من الوزارة فى إفادة صغار الزراع وزيادة إنتاجهم رأت إنتاج تقاوى الأكثار لديهم عن طريق التعاقد مع الجمعيات التعاونية . ولا يكون ذلك ممكنا إلا فى ظل دورة زراعية منظمة وفى مساحات كبيرة خاصة . وقد أدى تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى إلى غياب عدد كبير من الحيازات التى كانت تتعاقد معها الوزارة لإكثار التقاوى المنتقاه . وبذلك تكون الوزارة قد ضمنت إنتاج الكميات اللازمة من تقاوى الاكثار وأفادت صغار الزراع بإعطائهم السلالات الجيدة من التقاوى .

٦ — إمكان استعمال الآلات الزراعية وتطبيق أساليب الزراعة الحديثة والمحافظة على خصوبة التربة :

حيث يسهل فى المساحات الكبيرة استعمال الآلات الزراعية الحديثة فى خدمة الأراضى وبهذا تنخفض تكاليف الخدمة والوقت اللازم لأدائها ويمكن التبكير بالخدمة والزراعة فى المواعيد المناسبة كما يمكن تطبيق الأساليب الحديثة فى الزراعة ومراقبة العمليات الزراعية وأدائها بطريقة فنية سليمة مع سهولة فى التوجيه والإرشاد وما يتبع ذلك من المحافظة على خصوبة التربة وتحسينها . بخلاف الحال فى المساحات الصغيرة حيث يتعذر استعمال الآلات الحديثة اقتصاديا وأداء العمليات الزراعية بالطرق الفنية .

هذا بالإضافة إلى إمكان تنمية الثروة الحيوانية وتخفيف الأعباء على الماشية وزيادة إمكانياتها فى إنتاج اللبن واللحم .

٧ — الحصول على بيانات دقيقة فى حصر المساحات وتقدير المحاصيل :

يسهل فى المساحات الكبيرة إجراء عمليات حصر المساحات المزروعة بمختلف

الحاصلات ودقة تقدير إنتاجها فى أقصر وقت بأقل التكاليف ولا شك أنه على مدى دقة هذه البيانات يتوقف رسم السياسة الاقتصادية والتموينية على أسس سليمة .

تنفيذ المشروع

رسم المشروع بحيث يتم تعميم تنفيذه فى جميع قرى الجمهورية خلال عشر سنوات تبدأ من سنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ الزراعيه . يبدأ فى السنة الأولى بتنفيذه فى مائة قرية ثم يأخذ عدد القرى فى الزيادة سنة بعد أخرى حتى يتم تنفيذه .

ونظراً إلى أهمية المشروع وكونه أساساً ترتكز عليه بقية المشروعات الأخرى سوى تعديله بحيث يتم فى خمس سنوات بدلا من عشرة .

وقد بدأ المشروع فى سنته الأولى بعدد صغير نسبياً من القرى ليمكن التعرف على الصعوبات التى تعترض التنفيذ وتذليلها أولا بأول فى هذا النطاق الضيق ، وحتى تكون هذه القرى تجربة عملية ودليلا ملموساً للزراع يساعد فى نشر الوعى لديهم لتنظيم إنتاجهم فى القرى الأخرى وتكون خير دعاية للمشروع وقد تنفذ المشروع فى سنته الأولى فى مائة قرية . تم اختيارها بمحافظات :

المنوفية ٦٦ — الغربية ١٥ — الدقهلية ٧ — القليوبية ٧ — الشرقية ٣ — المنيا ٦ .

وتنفذ المشروع فى عامه الثانى فى ١٢١٧ قرية موزعة كما يلى :

البحيرة ١١ — الغربية ٢١٣ — كفر الشيخ ١٢ — الدقهلية ١١٦ — دمياط ٤ — الشرقية ١٩٨ — المنوفية ٣٠٦ — القليوبية ١٨٠ — القاهرة ٢ — بنى سويف ٢٠ — المنيا ١٥٥ .

وروعى فى اختيار القرى بكل محافظة رغبة الأهالى ، وأعطيت الأولوية فى التنفيذ للقرى التى تقدم أهلها برغبتهم فى تنفيذ المشروع .

وقد وضع المشروع على أساس تخصيص مشرف زراعى لقرية أو أكثر ليشرف على تنفيذ المشروع ، وعلى الزراعة فى دائرة اختصاصه بما فى ذلك الإشراف على أعمال التعاون وعليه تقديم الإرشادات للزراع . ويشرف على

مجموعة المشرفين الزراعيين مهندسون زراعيون فى مناطق كل منهـــا حوالى ٦٠٠٠ فدان ويوكل إليهم الإشراف على المشروع ومقاومة الآفات وإرشاد وتوجيه الزراع . وقد روى الاستعانة بالجهاز الفنى لمديريات الزراعة بالأقاليم لتنفيذ المراحل الأولى من المشروع للاستفادة من خبرتهم فى شئون الريف والاستعانة بهم فى تدريب المهندسين الجدد .

ويمر المشروع بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى : إجراء الخطوات التمهيدية للتنفيذ :

أول عمل يقوم به المشرفون على تنفيذ المشروع هو رفع الوعى بين الزراع وتعريفهم مزايا التجميع وأركانه والتعرف على رغباتهم ووجهات نظرهم ومناقشتهم فى الطريقة التى يصح اتباعها عند التطبيق وذلك عن طريق عقد اجتماعات بالقرى بين رجال وزارة الزراعة والزراع .

ولما كان مشروع تجميع الاستغلال الزراعى يستند فى تنفيذه إلى جهاز التعاون بالقرى فقد عمل على ضم جميع الحائزين بالقرية لعضوية الجمعية التعاونية ليمكنهم الاستفادة من الخدمات التى تقدمها الجمعية .

ويكلف المهندس الزراعى المشرف على تنفيذ المشروع بعمل مجموعة من الخرائط الكروكية لزمام القرية موضحاً عليها المعالم الرئيسية كالأحواض ومبانى القرية والطرق وموارد المياه والمصارف مع بيان مساحة الأحواض . تستخدم إحدى هذه الخرائط لتوقيع الزراعات القائمة فى العام الحالى (١٩٦٠ / ١٩٦١ مثلا) والأخرى لتوقيع مساحات القطن المقترحة فى الدورة الجديدة (١٩٦١ / ١٩٦٢) .

وشكلت لجان فى القرى برئاسة مهندس الزراعة وعضوية :

(ا) رئيس الجمعية التعاونية أو من ينوب عنه من أعضاء مجلس إدارتها .

(ب) ممثلين (اثنين) لحائزى كل حوض بالقرية يقوم بتعيينهم مجلس إدارة الجمعية التعاونية .

(ج) رجال الإدارة المحليين بالقرية (العمدة أو نائبه وشيخ الناحية الذى يقع الحوض فى زمامه) .

(د) ممثل للاتحاد القومى .

(ه) ويجوز الاستعانة بأى عضو آخر ترى اللجنة ضمه .

وتقوم هذه اللجان بالآتى بالنسبة للسنة الزراعية ١٩٦١ / ١٩٦٢ :

١ — توقيع المساحات المزروعة بالمحاصيلات عام ١٩٦١ (كالذرة والأرز والخضر والحدائق) على الخريطة الكروكية الأولى .

٢ — توقيع مساحات القطن المزمع زراعتها سنة ١٩٦٢ على الخريطة الكروكية الثانيه بحيث لا تزيد مساحة القطن الكليه بالقرية عن ثلث زمامها وبحيث لا تقل مساحة أى تجميع للقطن عن ٢٠ فداناً ؛ وذلك فى ضوء الدورة المتبعه فى السنه السابقه . وتوقع الخريطه بعد ذلك من أعضاء اللجنه .

وقد تم عمل الخرائط لكل القرى التى ينفذ بها المشروع قبل بداية السنه الزراعيه واعتمدت من إدارة المشروع وأعيدت إلى المشرفين على التنفيذ بالقرى لإعلامها بين الزراع ليعرف كل مزارع موضعه فى الدورة الجديدة .

ومن المعلوم أنه يترتب على تنفيذ المشروع عمل مبايآت زراعية فمن تقع حيازته كلها فى مرتب القطن بالحوض ، ومن تقع حيازته كلها فى مرتب الشتوى يعمل بينهما بدل زراعى . وقد رؤى أن خير وسيلة لاجراء المبايآت أن تتم بين الزراع أنفسهم مباشرة دون تدخل من جانب الوزارة إلا لحسم الخلافات الفردية التى قد تنشأ ويكون حلها عن طريق اللجنة المشكلة بكل قرية .

وتنسيقا للأعمال التى تقوم بها الهيئات والمصالح الحكومية التى تتعاون مع وزارة الزراعة فى تنفيذ المشروع تشكل لجان اقليمية بالمحافظات تتكون من مدير الزراعة بالمحافظة ورئيس الاتحاد القومى أو من ينوب عنه ومندوب وزارة الإصلاح الزراعى ومدير فرع بنك التسليف الزراعى والتعاونى ومفتش الرى

أو من ينوب عنه وذلك لدراسة المشاكل التي يتقدم بها المشرفون على التنفيذ في كل محافظة والعمل على حلها بالاتفاق المباشر .

ولما كان من الضروري جمع بيانات احصائية أساسية لغرض تعرف الحالة الاقتصادية في كل قرية قبل بدء تنفيذ المشروع والتعرف على مشاكل القرية على وجه التحديد والاقتراحات لحلها ونظام الحيازة وحالة الري والصرف وامكانيات الجمعيات التعاونية لتدعيمها ومعرفة مستويات الإنتاج للحاصلات الزراعية المختلفة وغير ذلك من البيانات الضرورية لتنفيذ المشروع والتي تلزم لقياس التقدم في الإنتاج الزراعي وتقييم المشروع — وقد أعدت استمارات خاصة لجمع هذه البيانات ويقوم المهندسون بجمعها وتفرغ البيانات في جداول خاصة تمهيدا لتحليلها وقد تم ذلك بالنسبة للسنة الزراعية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ وروى الاستعانة ببيانات التعداد الزراعي بالنسبة للسنة الزراعية ١٩٦٠/١٩٦١ .

المرحلة الثانية : المراقبة والتنفيذ الفعلي:

وباعلان الدورة الجديدة للزراع تنتهي المرحلة الأولى لتنفيذ المشروع والتي لابد منها كأساس للتنفيذ الفعلي . وتبدأ المرحلة الثانية بمراقبة تنفيذ الدورة الجديدة المرسومة بالخرائط ومطابقتها الطبيعية بما يتفق والواقع . وهو دور شاق يتوقف عليه نجاح المشروع وتقع هذه المرحلة من أول شهر نوفمبر حتى أواخر شهر مارس أي من بداية زراعة الشتوي حتى اتمام زراعة القطن . وخلال هذه الفترة يقوم المشرفون الزراعيون والمهندسون المشرفون بمداومة المرور بالقرى ومراقبة التنفيذ للدورة المرسومة بحيث لايسمح بزراعة محاصيل شتوية كالقمح في الأراضي المعدة لزراعة القطن أو تجهيز أرض لزراعة القطن داخل المساحات المخصصة للشتوي . أما بخصوص محصول البرسيم الربيعي والذي يقلب قطنا في المساحات المخصصة للقطن فيجب أن يكون في أضيق نطاق وأن يؤخذ التعهد اللازم على الزراع بحراثته قبل نهاية شهر يناير .

المرحلة الثالثة : تقديم الخدمات الزراعية :

يعتمد تقديم الخدمات الزراعية على وجود جمعية تعاونية تنهض بخدمة الزراع

وتسهل لهم الحصول على ما يلزمهم من تقاوى واسمدة ، وتعينهم على مقاومة الآفات الزراعية بالطرق الحديثة وتمكن الزراع ماليا بتقديم السلف اللازمة لنفقات زراعتهم بضمان محصولاتهم .

يستلزم ذلك وضع خطة منظمة بتوقيت زمنى معين بحيث تؤدى الخدمات فى مواعيدها المناسبة وتتداخل تلك المرحلة فى المرحلة السابقة حيث تبدأ بتوفير التقاوى الجيدة للزراع بقرى المشروع وحثهم على استخدام التقاوى الممتازة . ولا شك أن تعميم الأصناف التى توصى بها الوزارة فى المناطق المخصصة لها تؤدى إلى زيادة الإنتاج .

ولا يقتصر تقديم الخدمات على توفير التقاوى إذ يلزم كذلك توفير الأسمدة الفوسفاتية والفوسفاتية بالكميات الاقتصادية (كسماد السوبر فوسفات لمحصول البرسيم والأسمدة النتراتية للقمح والقطن والذرة الشامية) . كما أن مقاومة الآفات الزراعية وبخاصة دودة ورق القطن فى محصول البرسيم والقطن ودودة اللوز فى محصول القطن والدبابات والمن فى محصول الذرة من أهم الآفات التى يجب أن ترسم لها البرامج العملية بما يضمن الوقاية منها ومقاومتها فى الأوقات المناسبة .

وقد لوحظ أن تذليل مشاكل الرى والصرف فى بعض القرى من الأهمية بمكان وتكون العامل الحدد لزيادة الإنتاج — ولما كان المشروع على ارتباط وثيق بالنظام التعاونى فقد روى تنسيقا للعمل ولإمكان السير بالمشروع عن طريق الجمعيات التعاونية بالسرعة المطلوبة أن تتبع الجمعيات التعاونية بقرى المشروع لإشراف وزارة الزراعة وقد تم ذلك فعلا فى السنة الزراعية ١٩٦٠ / ١٩٦١ .

ولا شك انه سيكون للجمعيات التعاونية دور كبير فى تسويق الحاصلات الزراعية وبخاصة تسويق محصول القطن فى السنوات القادمة بعد أن تستكمل المخازن اللازمة لهذا الغرض .

ومن الضرورى الاستمرار فى جمع البيانات الإحصائية لإمكان قياس تقدم المشروع وقد روى الاستعانة بجهاز تقدير الحاصلات بالعينات فى تقدير الإنتاج بالقرى التى ينفذ فيها المشروع ، كما يتطلب الأمر إجراء بعض البحوث الخاصة

كمعرفة أثر القطن الرجيع على الإنتاج الزراعى نظراً الاضطرار إلى زراعته فى بعض الأحوال لغرض تنظيم الدورة .

هذا ويرتبط مشروع تنظيم الدورة الزراعية ببعض المشروعات الأخرى التى تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى فهو مرتبط تمام الارتباط بالمشروعات التى تنفذها الدولة وفى مقدمتها مشروعات الرى والصرف ومشروع تعميم التقاوى المنتقاه ومشروع التوسع فى مكافحة الآفات وغيرها من المشروعات ، وأن الزيادة فى الانتاج هى محصلة التفاعلات بين هذه المشروعات جميعا .

والله يوفقنا إلى ما فيه خير البلاد .

الإصـــلاح الـــزراعى
فى عشر سنوات

فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ حددت الملكية الزراعية للفرد الواحد من الأراضى الزراعية بمساحة ٢٠٠ فدان .

وفى يوليو سنة ١٩٦١ نزل الحد الأقصى إلى ١٠٠ فدان للفرد الواحد .

وفى مايو سنة ١٩٦٢ جاء بالميثاق الوطنى أن ملكية الأسرة الواحدة لن تتجاوز ١٠٠ فدان .

تم الاستيلاء على ٨٤٥ ألف فدان وزع منها على المعدمين من الفلاحين ٦٢٤ ألف فدان .